لافعاله بالقصد والارادة وقد سبق ان الله تعالى مستقل بخلق الافعال
وايجادها ومعلوم ان المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين
به قلنا لا كلام في قوة هذا الكلام ومتانته الا انه لما ثبت بالبرهان
ان الخالق هو الله تعالى وبالضرورة ان لقدرة العبد وارادته
مدخلا في بعض الافعال كحركة البطش دون البعض كحركة الارتعاش
احتجنا في التفصي عن هذا الضيق الى القول بان الله خالق والعبد
كاسب وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب
وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد داخل تحت
قدرتين بجهتين مختلفتين فقدرة الله بجهة الخلق وقدرة العبد
بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري وان لم نقدر على ازيد
من هذا في تلخيص العبارة المفصحة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق
الله وايجاده مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار وان عبروا عن
الفرق بينهما بمثل الكسب ما وقع بالة والخلق لا بالة مع ما قدمناه
من الاقاويل وملخصه ما اشار اليه حجة الاسلام وهو انه لما بطل
الجبر بالضرورة وكون العبد خالقا لافعاله بالدليل وجب الاقتصاد
في الاعتقاد وذلك بان يعتقد ان تلك الافعال مقدورة بقدرة
الله تعالى اختراعا وبقدرة العبد على وجه اخر من التعلق يعبر
عنه بالاكتساب وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدورات
ان يكون على وجه الاختراع اذ قدرة الله تعالى في الازل تتعلق
بالعالم من غير اختراع ثم تتعلق به عند الاختراع نوعا اخر من
التعلق فحركة العبد باعتبار نسبتها الى قدرته تسمى كسبا له
وباعتبار نسبتها الى قدرة الله تعالى خلقا فهو خلق للرب ووصف
للعبد وكسب له وهذا تحقيق قول بعض المتاخرين انه عبارة عن تعلق
القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من غير تاثير قال فاحترزنا بقولنا
في محلها من الفعل الخارج عن محل القدرة الحادثة كرمي الحجر وضرب
السيف والرمح والقتل والجرح ونحوها من الافعال الحادثة
الغير المكتسبة للعبد لخروجها عن محل قدرته وانما حكم الشرع
بالمؤاخذة بها لحصولها عادة عقيب فعل المكلف وكسبه وبقولنا
من غير تاثير عن مذهب المعتزلة ثم وصف ذلك الكسب بقوله
كلفا بالف الاطلاق وضميره للعبد ولم يبرزه وان جرى على غير
صاحبه لامن اللبس جريا على مذهب الكوفيين اي كسب بمعنى
مكسوب كلفه الله **به** نسبته اي الزمه فعل ما فيه كلفة او
طلب بسببه منه ما فيه كلفة على القولين السابقين في صدر

التعليق

التعليق وحاصل ما اشار اليه من الجواب عن جميع تلك اللوازم انها انما ترد
على الجبرية النافين لقدرة العبد واختياره لا علينا معاشر اهل
السنة لانا نعتقد ان فعله متعلق لقدرته وارادته وواقع
بكسبه واختياره عقيب عزمه وان كان بخلق الله تعالى حتى انا
لو قلنا بقول من قال ان قدرته مؤثرة لكن لا بالاستقلال
بل المرجح هو محض خلق الله تعالى لم تتوجه علينا تلك الالزامات
ايضا كما لا يخفى على ان من تلك الالزامات ما يلزم المعتزلة ايضا
كبطلان استقلال قدرة العبد بناء على وجوب الفعل او
امتناعه لوجود المرجح او عدمه وتعلق علم الله بوقوعه
او لا وقوعه ومنها ما يندفع بطريق اخر فان المدح او الذم
قد يكون باعتبار المحلية دون الفاعلية كالمدح والذم بالحسن
والقبح وسائر الغرائز وان الثواب او العقاب ايضا لما كان فعل
الله وتصرفا فيما هو حقه لم يتوجه سؤال لمية كما لا يقال لم خلق
الاحراق عقيب مس النار وان التكليف والبعث والتهديد والوعد
والوعيد ونحو ذلك قد تكون دواعي الى الفعل او الترك فيخلقه
الله تعالى وان عدم افتراق الفعلين في المخلوقية لله تعالى
لا ينافي افتراقهما بوجوه اخر والله اعلم ولما ارتكز
في طباع العامة عدم تعقل صدور الفعل عن فاعل مختار من غير
تاثير منه في ذلك الفعل الصادر عنه وهو فاسد استدرك
ببيان فساده بقوله **ولكن** ذلك الكسب الذي تعلق
القدرة الحادثة بالمقدور في محلها **لم يؤثر** في المقدور تاثير
اختراع وخلق وايجاد له **فاعرفا** اصله فاعرفن بنون
التوكيد الخفيفة قلبت الفا للوقف اي فاعرف وجوبا هذا
الحكم الخفي الادراك مع ظهوره عند مثبت الواحدية المحضة
لله تعالى الا على من مده الله بمزيد التوفيق وتمام التحقيق
لانه قامت على حقيقته البراهين العقلية وصرحت باثباته
الادلة النقلية فالاول من العقليات ان العبد لو كان
خالقا او موجدا لافعاله لكان عالما بتفاصيلها واللازم باطل
اما الملازمة فلان الاتيان بالازيد والانقص والمخالف ممكن
فلا بد لرجحان ذلك النوع وذلك المقدار من مخصص وهو القصد
اليه ولا يتصور ذلك الا بعد العلم به ولظهور هذه الملازمة
يستنكر الخلق بدون العلم كقوله تعالى الا يعلم من خلق ويستدل
بالعلية العالم على عالمية الفاعل واما بطلان اللازم فلوجوه

Copyright © King Saud University